الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

دور البنوك المصرية فى دعم القدرة التنافسية للإقتصاد المصرى

ورقه مقدمة من
محمود عبد العزيز
رئيس إتحاد بنوك مصر

دور البنوك المصرية في دعم القدرة التنافسية للإقتصاد المصرى

مقدمه :

- مفهوم المصارف الشاملة

أولا : دور البنوك المستقبلى من خلال التحول نحو الصيرفة الشاملة .

١- المساهمة فى دفع عملية الخصخصة .
٢- إستكشاف وترويج فرص الإستثمار .
٣- القيام بعمليات الهندسة المالية ، وإعادة الهيكلة ، وتوريق الديون .
٤- المساهمة في تطوير سوق رأس المال والتعامل في الأوراق المالية .
٥- إعادة تأهيل الشركات المتعثرة وإصلاح هياكلها التمويلية .
٦- القيام بعمليات التمويل التأجيرى Leasing.
٧- إقتحام مجال شركات رأس المال المخاطر .
٨- القيام بتقديم خدمات التأمين .

ثانيا : دور البنوك في توفير المناخ الملائم للعملية الإنتاجية والنمو الإقتصادي

١- إستخدام سياسة سعر الفائدة كحافز إيجابى في دعم الأنشطة الإنتاجية والصناعات الصغيرة والحرفية .
٢- تمويل مشروعات البنية الأساسية ذات التمويل الضخم بكل من العملتين المحلية والاجنبية.
٣- إدارة القروض المسوقة Syndicated Loans .
٤- التمويل الإسكانى والتنمية العقارية .
٥- تمويل برامج إئتمان المستهلكين Consumer's Credit .
٦- دعم وتشجيع القطاع الخاص مع التوسع فيه توفير التمويل اللازم له .
٧- تدعيم تجارة وتسويق القطن بكافة مراحله .
٨- تطوير النشاط المصرفى فيما يتعلق بالخدمات الشخصية للعملاء .

ثالثا : الخدمات المصرفية اللازمة لدفع العملية التصديرية وتطوير التجارة الخارجية

١- إتاحة التمويل اللازم لإنشاء المناطق الحرة المشتركة .
٢- تمويل المستورد الخارجى للصادرات المصرية .
٣- تمويل عمليات الشحن .
٤- القيام بالوساطة المالية .
٥- التحوط من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والصرف .

٦- تمويل مشروعات الشحن والنقل الجوى والبرى والبحرى .
٧- رفع مستوى الخدمات المصرفية التقليدية .

دور البنوك المصرية في دعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى

مقدمه :

قطعت مصر خطوات جادة على طريق الاصلاح الاقتصادى والتحول الى الأخذ بآليات السوق فى تسيير النشاط الاقتصادى ، واعطاء القطاع الخاص دوراً رئيسيا في دفع وتحفيز العملية التنموية . وقد كان للجهاز المصرفى المصرى دورا بارز فى دعم هذا النجاح خاصة فيما يتعلق بالشق النقدى ، وهو ما يلقى عليه العبء الاكبر خلال المرحله القادمة لدعم الشق العينى واجراء عملية التصحيح الهيكلى فى اطار بيئة دولية يسودها تحرير التجارة وازالة الحواجز القومية بين الاسواق حيث تبرز أهمية دعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ليستطيع الانطلاق الي الاسواق الخارجية على اساس قاعدة داخلية ثابتة .

ان الجهاز المصرفى المصرى وهو يتجه الي التحول نحو الاخذ بنظام الصيرفه الشاملة خلال المرحلة القادمة - مواكبا بذلك الاتجاه العالمى فى هذا المجال - يستطيع ان يقوم بدور كبير فى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وذلك من خلال طرق مجالات جديدة غيرتقليدية تساهم بشكل ايجابى فى تهيئة كافة السبل لخفض تكلفة الانتاج والارتقاء بمستوى جودته لكى يستطيع ان يجد طريقه الى الاسواق العالمية .

مفهوم المصارف الشاملة :

حرص الجهاز المصرفى المصرى مع تدويل العمل المصرفى وتحرير صناعة الخدمات المالية ، وتلاشى الفواصل بين أنشطة مختلف أنواع البنوك على الارتياد التدريجى لمجال المصارف الشاملة .

وعلي الرغم من وجود العديد من الصيغ لمفهوم المصارف الشاملة الا أنه يمكن تعريفها بأنها البنوك التى تقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم وتجمع فى ذلك بين وظائف البنوك التجارية والبنوك التاجرة (مصارف الاستثمار) اضافة الى نشاط التأمين اذا دعت الحاجه . ولاتقوم هذه المصارف على أساس التخصص القطاعى أو الوظيفى بل تسهم فى تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للاقتصاد مع القيام بدور فعال فى تطوير السوق المالية .

ويحقق مبدأ الأخذ بالصيرفه الشاملة العديد من المميزات نتيجة لتنوع خدماتها ، ولعل من أهم المميزات التى يحققها المصرف الشامل هى :-

- الاستفادة من العمل على أساس الحجم الكبير ، وبالتالى تحقيق وفر فى التكاليف .
- توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة لجمهور العملاء .
- الاستفادة من خبرات وتجارب المصارف التجارية والمتخصصة قطاعيا فى اطار المصرف الشامل .
- التنوع القطاعى لمحفظة القروض والاستثمارات وبالتالى خفض المخاطر الائتمانية .
- استثمار السيولة الفائضة لدى المصارف فى مجالات التوظيف المختلفة ، وبما يحقق درجة أفضل من التوازن القطاعى .
- القيام بدور فعال فى تنشيط سوق الأوراق المالية بشقيه (الاولى - الثانوى)وذلك فى اطار سياسة المصرف الاستثمارية .

وبناء علي ماسبق فانه يمكن للبنوك المصرية أن تلعب دوراً هاما في دعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى ظل مفهوم الصيرفه الشاملة من خلال العديد من المحاور وذلك على النحو التالى :-

أولا : دور البنوك المستقبلى من خلال التحول نحو الصيرفه الشاملة :

١- المساهمة فى دفع عملية الخصخصة ، وهو الدور الذى بدأته البنوك بالفعل ليس فقط بتوفير السيولة اللازمه لعملية التحول ولكن بالعمل على المشاركة فى تقييم المشروعات المطروحه للبيع بهدف التعرف على القيمة الحقيقية والعادلة لهذه المشروعات ، علاوة على توفير قدر من الائتمان اللازم للمستثمرين الراغبين فى حيازة الأوراق المالية للشركات المباعة (تمويل الحيازة) والقيام بترويج تلك الأوراق وتوفير الخدمات المصرفية المرتبطة بتسويقها .

٢- استكشاف وترويج فرص الاستثمار في مختلف المجالات ومنح الائتمان اللازم لذلك .

٣- القيام بعمليات الهندسة المالية ، واعادة الهيكلة ، وتوريق الديون بتحويل المديونية المصرفية الى أوراق مالية ، وشراء وتطوير المساهمات Leverage & Management . Buyouts

٤- المساهمة فى تطوير سوق رأس المال والتعامل فى الأوراق المالية : باعتباره عنصرا أساسيا لدفع عملية الخصخصة التى تشكل حجر الأساس فى جهود الاصلاح الأقتصادى وذلك عن طريق توفير التمويل اللازم لتشجيع حيازة الأوراق المالية والشركات المطروحة ، علاوة على التوسع فى انشاء صناديق الاستثمار ، وكذلك انشاء ودعم الشركات المساندة لعمل البورصة .

٥- إعادة تأهيل الشركات المتعثرة واصلاح هياكلها التمويلية ، بما يساعد على حل مشكلاتها الادارية والمالية حتى تقف على قدميها وتبدأ في تحقيق أرباح .

٦- القيام بعمليات التمويل التأجيرى Leasing لتمويل المعدات ولوازم التعمير وخطوط الانتاج والتي تساهم فى خفض التكلفة الاستثمارية للمشروعات ، بالاضافة الى منح آجال أطول للتمويل مما يساعد علي الاحتفاظ برأس المال العامل .

٧- اقتحام مجال شركات رأس المال المخاطر وشراء وادارة الشركات حتى تصبح قادرة علي ارتياد الأسواق في ظل المنافسة المتزايدة .

٨- القيام بتقديم خدمات التأمين .

ثانيا : دور البنوك في توفير المناخ الملائم للعملية الانتاجية والنمو الاقتصادى :

يمكن للبنوك أن تقوم بدور هام فى هذا الصدد من خلال مايلى :

١- استخدام سياسة سعر الفائدة كحافز ايجابى في دعم الأنشطة الانتاجية والصناعات الصغيرة والحرفية ، من خلال توفير التمويل اللازم للانتاج بتكلفة منخفضة ، بما يزيد من فرصتها فى المنافسة داخليا وخارجيا ، خاصة وأن الصناعات الصغيرة توفر فرص عماله تمتص قدرا من البطالة فى المجتمع .

٢- تمويل مشروعات البنية الأساسية ذات التمويل الضخم بكل من العملتين المحلية والأجنبية

٣- ادارة القروض المسوقة Syndicated Loans فيما يتعلق بعمليات التمويل الضخم وتوزيعها على أكثر من بنك ، بما يوفر للعملاء احتياجاتهم التمويلية بتكلفة أقل من التمويل الخارجى من جهه ، وتوزيع المخاطر من جهة أخرى .

٤- التمويل الاسكانى والتنمية العقارية ، وذلك لدفع نشاط قطاع المقاولات والتشييد وتوسيع الرقعة العمرانية وانعاش السوق .

٥- تمويل برامج ائتمان المستهلكين Consumer's Credit وذلك بهدف كسر حلقة الكساد الاقتصادي والعمل على تشجيع المنتجين .

٦- دعم وتشجيع القطاع الخاص مع التوسع فى توفير التمويل اللازم له ، وذلك تمشيا مع سياسة الدولة في هذا الصدد والتي تهدف الي زيادة دوره على الساحة الاقتصادية ، والاعتماد عليه فى دفع وتحفيز حركة النمو الاقتصادى خلال المرحلة القادمة .

٧- تدعيم تجارة وتسويق القطن بكافة مراحله منذ الحلج وحتى التصدير ، باعتباره المحصول التصديرى الرئيسى من جهة ، والمادة الخام للصناعة الأولى فى مصر وهى الغزل والنسيج من جهة أخرى .

٨- تطوير النشاط المصرفى فيما يتعلق بالخدمات الشخصية للعملاء بما يتيح التوسع فى تقديمها ونشرها والافادة من ثمار التقدم التكنولوجى في هذا الصدد ، ومن ذلك علي سبيل المثال اصدار البطاقات البلاستيكية بالعملتين المحلية والاجنبية ، ونظام الحركة الفورية بين الفروع Cross Country Banking , وانتقال الخدمة المصرفية للعميل من خلال البنك التليفونى Telebank , علاوة علي الاشتراك فى النظم الدولية المتطورة للاتصالات والمدفوعات مثل نظام الـ Swift , الدولى .

ثالثا : الخدمات المصرفية اللازمه لدفع العملية التصديرية وتطوير التجارة الخارجية :

يستحوز هذا المحور علي أهمية خاصه من البنوك نظرا لايمانها بأن قدرة الاقتصاد على المنافسة تنعكس بدرجة كبيرة علي دفع العملية التصديرية بكافة أبعادها ، بدءا من تحقيق انتاج عالى الجودة بسعر تنافسى وصولا الى التسويق الفعال والنقل الآمن والسريع داخليا وخارجيا . ومن هذا المنطق يمكن أن تقوم البنوك بالخدمات التالية :

١- اتاحة التمويل اللازم لانشاء المناطق الحرة المشتركة ، ومنح تيسيرات لتمويل المشروعات المقامة عليها لتشجيع التصنيع والتصدير .

٢- تمويل المستورد الخارجى للصادرات المصرية Buyer Credit وذلك بهدف مساعدة المصدر المصرى على ايجاد عملاء له بالخارج ، بالاضافة الي الترويج للمنتجات المصرية في الخارج عن طريق المراسلين الخارجيين Trade Promotion .

٣- تمويل عمليات الشحن ، وذلك اما بالتمويل قبل الشحن عن طريق توفير رأس المال العامل اللازم لانتاج أو شراء أو تخزين السلع المعدة للتصدير ، أو التمويل بعد الشحن ، الذى يسرى بصفة عامة على الصفقات ذات آجال الدفع فى حدود ١٨٠ يوما أو أقل ، مع امكانية تطبيق آليات تمويل أطول من ذلك .

٤- القيام بالوساطة المالية : مثل الوساطة التجارية Factoring وخصم الفواتير Invoices ، حيث تعمل الوساطة المالية على تمويل وتحمل مخاطر الائتمان للمصدرين وتقيم الجدارة الائتمانية للمستورد ، مع القيام بالوساطة الائتمانية ، والقيام بخدمات التحصيل .

٥- التحوط من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والصرف عن طريق تنشيط العمليات خارج الميزانية مثل الخيارات (Options) والمستقبليات (futures) بالاضافة الي العقود الآجله (Forward Contracts) واتفاقيات أسعار الفائدة الآجله Forward interst rates agreements وهو مايسهل تحديد التكلفة المستقبلية سواء للمستثمر أو للمصدر .

٦- تمويل مشروعات الشحن والنقل الجوي والبرى والبحرى باعتبار هذه المشروعات لازمه وضرورية لدفع وتنمية الجهود التصديرية .

٧- رفع مستوى الخدمات المصرفية التقليدية مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان للتيسير على المصدرين .

هذا علاوة على العديد من الأنشطة الأخرى المكملة ، كاقامة وتمويل المعارض الداخلية والخارجية التى تساهم في ترويج المنتج المصرى .

ومن الجدير بالذكر أن البنوك قد قطعت شوطا لابأس به فى تقديم العديد من هذه الخدمات بالفعل بما يساعد علي تنشيط السوق وكسر حلقة الكساد التي أعقبت تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى .

وقد راعت البنوك التدرج في قيام بوظائف البنوك الشاملة ، بما يتوافق ومراحل التطور التى يمر بها الاقتصاد المصرى ، بحيث يتم البدء بالوظائف التى يمكن التعامل بأدواتها وتطويعها لمتطلبات الواقع مع تأجيل الوظائف المتقدمة حتى يتم تهيئة البيئه المصرفية والاقتصادية لاستيعابها .

وهنا لايفوتنا التأكيد على أهمية تطوير العديد من التشريعات الحالية التى تحول دون انطلاق البنوك لأداء الخدمات المصرفية المتطورة . وهو مايؤكد علي أهمية أن تكون النظرة المستقبلية لدعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى نظرة شاملة بحيث يتم التحرك علي كافة الأصعدة فى وقت واحد .